

الوثيقة رقم ٦ الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي (جمعية الاتحاد البرلماني الدولي العاشرة بعد المائة)

عممت في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، وفقا للقرار ٤٧/٥٧ في إطار البنود
٤٥ و ٨٦ (أ) و (ب) و ٨٨ (أ) من القائمة الأولية

الاتحاد البرلماني الدولي

قرار اعتمده بتوافق الآراء جمعية الاتحاد البرلماني الدولي العاشرة بعد المائة*

(مكسيكو سيتي، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

العمل من أجل إيجاد بيئة منصفة للتجارة الدولية: المسائل المتعلقة بالتجارة في المنتجات
الزراعية وإمكانية الحصول على الأدوية الأساسية

إن جمعية الاتحاد البرلماني الدولي العاشرة بعد المائة،

إذ تشير إلى:

- أهداف الاتحاد البرلماني الدولي، على النحو المبين في نظامه الأساسي،
- الإعلان الختامي للاجتماع البرلماني المعني بالتجارة الدولية المعقود تحت عنوان "من أجل إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف حر وعادل ومنصف: تقدم بعد برلماني" (جنيف، حزيران/يونيه ٢٠٠١)،
- الإعلان الوزاري الصادر في الدوحة الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)،
- إعلان دورة المؤتمر البرلماني المعقود في كانكون بمناسبة المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية (كانكون، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)،

* أعرب وفد الصين عن تحفظه على الفقرة ٥ من المنطوق نظرا لأن الصين كانت بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية قد قامت بالفعل بإلغاء الإعانات الخاصة بالقطن. وأعرب وفد لاتفيا عن تحفظه على الفقرة ٧ من المنطوق لأنه رأى ضرورة الإبقاء على الإعانات الزراعية في لاتفيا كتدبير انتقالي في السنوات القليلة القادمة. وأعرب وفدا المغرب وبوركينا فاسو عن تحفظاتهما على الفقرة ٧ من المنطوق بسبب تأييدهما للإلغاء الكامل لجميع الإعانات مقابل إجراء تخفيض جذري في الإعانات الزراعية فقط. وأعرب أيضا وفد المكسيك عن تحفظه على الفقرة ٧ من المنطوق لاعتقاده بأنه ينبغي إلغاء الإعانات تدريجيا وأن تكون البلدان حرة في البت في الطريقة التي ستتصرف بها في هذا الصدد.

- أهداف اتفاق الشراكة الموقع في كوتونو في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة والإدماج التدريجي لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في الاقتصاد العالمي؛
- قرارات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التجارة الدولية والتنمية وتخفيف وطأة الفقر، **وإذ تلاحظ** أن الإعلان الوزاري الصادر في الدوحة يعترف بأن غالبية أعضاء منظمة التجارة العالمية من البلدان النامية وأن التجارة العالمية ينبغي أن تتناسب إلى حد كبير مع احتياجات تنميتها الاقتصادية،
- وإذ تلاحظ أيضا** أن صوت البلدان النامية أصبح أشد قوة في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون بالنظر إلى مشاركة مجموعات تفاوضية مثل مجموعة الـ ٢٠+، ومجموعة الـ ٩٠ (الاتحاد الأفريقي)، ومجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وأقل البلدان نمواً) ومجموعة الـ ٣٣،
- وإذ تدرك** المواقف المختلفة لهذه المجموعات، التي يؤيد بعضها تحرير التجارة بالكامل، في حين يرغب البعض الآخر في إخضاع الأفضليات التعريفية لمعاملة تفاضلية خاصة، **وإذ تدرك أيضا** النقد الجماعي الذي توجهه هذه المجموعات إلى أوجه القصور في إجراءات التفاوض بمنظمة التجارة العالمية،
- وإذ تعترف** بالحاجة إلى وجود هياكل للتفاوض مصممة بطريقة أفضل ولديها قواعد واضحة متفق عليها من قبل جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، تسمح بإنشاء بيئة منصفة وشفافة للتجارة الدولية،
- وإذ تشير** إلى الاتفاق المبرم في المؤتمر الوزاري المعقود في الدوحة بشأن التفسير الخاص لجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تربس) من أجل تلبية احتياجات الصحة العامة؛
- وإذ تعرب عن القلق** إزاء عدم إمكانية حصول ثلث سكان العالم على الأدوية الأساسية **وإذ تعرب عن قلقها الخاص** من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي أصيب به ٤٢ مليون شخص في أنحاء العالم، منهم نسبة كبيرة في أفريقيا وليس باستطاعة ٩٠ في المائة من هؤلاء الحصول على الأدوية،

وإذ ترحب باتفاق منظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بشأن التغييرات القانونية التي ستجعل من الأيسر على البلدان الفقيرة استيراد أدوية مقلدة أقل تكلفة مصنعة بموجب ترخيص إجباري إذا لم يكن بمقدورها تصنيع الأدوية الأصلية نفسها،
وإذ تدرك الدعم المقدم من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا للأدوية الأساسية غير المسجلة ببراءة التي تقتضي توفير نظام لتأدية الخدمات الصحية بالكامل في كل بلد،

وإذ تلاحظ الإصلاحات التي أدخلت على السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي والتي تستلزم إجراء عمليات فصل كبيرة بين إعانات الإنتاج، وفي حين تدرك أيضا أنه من الواضح أن الدعم المحلي وإعانات التصدير التي تحرف مجرى المبادلات التجارية تعود بالضرر على البلدان النامية،

وإذ ترحب بمقترحات الرئيس الفرنسي شيراك في مؤتمر قمة الثماني المعقود في إيفيان في عام ٢٠٠٣ بإلغاء الإعانات المقدمة لتصدير كافة المنتجات ذات الأهمية للبلدان النامية،

وإذ تلاحظ أن "بند السلام" في اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالزراعة قد انقضت مدته القانونية الآن، وأن البلدان تتمتع بحرية أكبر اليوم في اتخاذ إجراءات ضد الإعانات الزراعية لكل منها أينما وجدت،

وإذ تعترف بأن التدابير المتخذة يجب أن تستند استنادا راسخا إلى مفهوم التنمية المستدامة، على النحو المتفق عليه في مؤتمر قمة جوهانسبرغ، المعقود في عام ٢٠٠٢، بما في ذلك إدماج جميع العناصر الثلاثة - البيئة والاقتصاد والمسائل الاجتماعية وكذلك مكافحة الفقر،

وإذ تلاحظ أيضا ما يلي:

- إن إعلان الدوحة الوزاري يستلزم التعهد بعدد من الالتزامات للتصدي لمشاكل محددة تم تعريفها منذ أمد طويل بأنها عقبات رئيسية تحول دون حصول البلدان النامية على حصة من التجارة العالمية تتسم بمزيد من الإنصاف،
- رغم أن الزراعة توفر سبل العيش لثلثي سكان العالم، لا سيما في البلدان النامية، فإن القطن يمثل، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يشكل منتج القطن نسبة ٤٠ في المائة تقريبا من السكان إجمالا، ما يقرب من ٣٠ في المائة من الصادرات

القومية ونسبة تتراوح من ٥ إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فإن هذه السلعة الأساسية تعتبر ذات أهمية استراتيجية في مكافحة الفقر،

• إن الإعانات المقدمة من البلدان الغنية تضمن حصول منتجيها على أدنى الأسعار، مما يؤدي إلى إغراق الأسواق بسلع زراعية غير تنافسية، في حين أن الإعانات المفرطة للقطن التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تعد انتهاكا لقواعد التجارة الدولية وتحريف لمبادئ التنافس العالمية. وقد أفضت هذه الإعانات - التي يبلغ مقدارها أكثر من ستة أضعاف المعونة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية - إلى مواجهة النظام التجاري الدولي لمأزق، نظرا لأنها تتعارض مع المبادئ الأساسية للتجارة الدولية الحرة مما يؤدي إلى تحريف الأسعار، وربط التجارة الدولية في المنتجات الزراعية بأسعار لا تحددها المنافسة وإنما تحددها الإعانات الزراعية المفرطة، ونظم الحصص، والقيود المفروضة على الكميات وإعانات الصادرات الزراعية، التي تلحق جميعها الضرر بالقطاع الزراعي، الذي يعد ذا أهمية حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية،

• من الأهمية بمكان بالنسبة للبلدان النامية أن يكون لها الحق في فتح أسواقها على أساس خطوة بخطوة لكفالة الحصول على الإمدادات الغذائية الكافية من خلال الإنتاج الزراعي المحلي المستدام،

١ - تدعو إلى مواصلة تقديم المساعدة المالية والتقنية للأفرقة التفاوضية التابعة للبلدان النامية، لتمكينها من أن تصبح أكثر فعالية في المفاوضات الدولية؛

٢ - توصي بمتابعة المفاوضات الرامية إلى فتح الأسواق في وقت متزامن بين بلدان الشمال - والشمال وبلدان الجنوب - والجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب؛

٣ - تسلم بالأهمية الاستراتيجية لصناعة القطن في مجال التنمية والحد من وطأة الفقر في كثير من البلدان، لا سيما في أقل البلدان نموا في حين تؤكد على أن التغييرات موضع التفاوض في مجال الزراعة ينبغي أن لا تكون تغييرات قطاعية؛

٤ - تدعم المبادرات القطاعية المتعلقة بالقطن، المشار إليها في الوثيقة التي عرضها على المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية رئيسه، السيد ل. دربيز؛

٥ - تحث الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية والصين على إلغاء الإعانات التي تقدمها للقطن وتدعو الصندوق المشترك للسلع الأساسية إلى التقدم بمقترحات لدعم مبادرة القطن التي طرحتها حكومات وبرلمانات مالي وبنن وبوركينا فاسو وتشاد

والتي تستهدف الإلغاء التدريجي لجميع إعانات القطن وإنشاء آلية تعويضية لدعم قطاع القطن في أقل البلدان نمواً؛

٦ - **تطلب** أن يولى البحث عن حل لمشاكل قطاع القطن الأفريقي أولوية في إطار جولة الدوحة بشأن التنمية،

٧ - **تدعو** إلى إجراء تخفيض جذري في جميع الإعانات الزراعية التي تساهم في التخلف وإلى خفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية المفروضة على الواردات المتأتية من البلدان النامية؛

٨ - **تؤكد** على أن قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة المتعلق بالاتفاق المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) والصحة العامة يدعو إلى تنفيذها فوراً من خلال قيام كل برلمان بسن تشريع وطني؛

٩ - **تشجع** البرلمانات على أن تفحص بدقة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات وشركات المستحضرات الصيدلانية لكفالة تنفيذ قرار منظمة التجارة العالمية الأنف الذكر، خاصة بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وهو التاريخ الذي بحلوله يشترط أن تكون جميع البلدان (ما عدا أقل البلدان نمواً) قد أخذت بنظام العلامات التجارية لمنتجات المستحضرات الصيدلانية؛

١٠ - **تحث** منظمة التجارة العالمية وأعضائها على تقديم المعونة التقنية للبلدان المحتاجة وعلى كفالة التطبيق الملائم للفقرة ٦ من إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة؛

١١ - **تدعو** إلى إنشاء صندوق خاص لتمويل شراء المعدات اللازمة لتشخيص الأمراض ورصدها وشراء العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز و**تدعو أيضاً** إلى تعزيز أحكام منظمة التجارة العالمية من أجل تيسير عملية المبادلة ومن ثم تشجيع المنافسة على المنتجات المقلدة وخفض أسعار العقاقير المضادة للإيدز؛

١٢ - **تدعو** جميع البرلمانات إلى إصدار تشريعات لتنفيذ قرار منظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الذي ينص على الترخيص الإلزامي لتصدير الأدوية ذات العلامات التجارية المستخدمة في علاج الأمراض المهلكة إلى البلدان النامية التي ليست لديها القدرة على التصنيع في القطاع الصيدلاني وإلى أقل البلدان نمواً كي تتمكن من استيراد تلك العقاقير بدون قيود؛

١٣ - **تدعو كذلك** البرلمان إلى تشجيع الإجراءات الحكومية الرامية إلى كفاءة إمكانية حصول المرضى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحرية على العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية والعقاقير التي تحول دون انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، بدلاً من مجرد خفض أسعار هذه العقاقير؛

١٤ - **تحث الأطراف المعنية** على دعم الأبحاث الطبية في مجال الأدوية المناسبة للبلدان النامية علماً بأن المشاكل الصحية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يمكن حلها عن طريق الأدوية الرخيصة وحدها؛

١٥ - **تدعو الحكومات** إلى وضع برامج وطنية عن فيروس نقص المناعة البشرية لتعزيز النظام الصحي الوطني، واتخاذ تدابير لدرء الأمراض الخطيرة الأخرى عن طريق توفير المعدات الأساسية ذات الأسعار المقدور عليها لتيسير تشخيص الأمراض العامة، وتعزيز توفير الأغذية ذات القيمة الغذائية المميزة وتنمية البنية التحتية الصحية؛

١٦ - **تتوقع أن تساهم** الاتفاقات المبرمة في شتى المفاوضات التي أجرتها منظمة التجارة العالمية إسهاماً كبيراً في تصحيح أوجه الاختلال وعدم المساواة في التجارة العالمية، وأن تعطي الأولوية للشواغل المتصلة بتنمية البلدان الفقيرة؛

١٧ - **تدعو أعضاء** منظمة التجارة العالمية إلى الاعتراف بأن الزراعة تقوم بدور متعدد الوظائف يشمل الأمن الغذائي، وحفظ الأراضي، وتربية الحيوانات، والحفاظ على أسلوب الحياة، وإنعاش المجتمع الريفي والعمالة الريفية، **وتدعوهم كذلك** إلى أن يراعوا الشواغل غير التجارية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وتمكين الأنظمة الزراعية المتنوعة لمختلف البلدان من التعايش، خاصة في العالم النامي؛

١٨ - **تدعو** البرلمان الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى رصد سعي الحكومات لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه؛

١٩ - **تكرر تأكيد** الدعوة الواردة في الإعلان البرلماني الصادر عن اجتماع كانكون التي تقضي "بضرورة تعزيز شفافية منظمة التجارة العالمية عن طريق ربط البرلمان ربطاً وثيقاً بأنشطة منظمة التجارة العالمية. علاوة على ذلك، ندعو جميع أعضاء المنظمة إلى إشراك أعضاء البرلمان في الوفود الرسمية الموفدة إلى المؤتمرات الوزارية المعقودة في المستقبل".